اعظم واعظم في الامتناع فكذلك اذا قدر ما هو معلول ممكن لا يوجد الا بموجد
يوجده وقدر انه ليس هناك موجود يوجده فان وجوده يكون ممتنعا فان
قدر موجودا كان جمعا بين النقيضين وتسلسل هذه المعلولات من غير
ان ينتهي الى موجود بنفسه اعظم في الامتناع لكن من توهم انها موجودات
متسلسلة التبس عليه الامر وتقدير كونها موجودات متسلسلة امتنع
في نفسه بل هو جمع بين النقيضين لان التقدير انه ليس فيها ما يوجد بنفسه
ولا يوجد الا بموجد موجود واذا لم يكن فيها موجود بنفسه ولا موجد موجود
امتنع ان يكون فيها الا معدوم فنفس تقدير وجودها جمع بين النقيضين
وبيان ذلك ان كلا منها هو مفتقر الى موجد يوجده فلا يوجد بنفسه
وعلته لم توجد بنفسها فليس فيها موجود بنفسه وليس هنا علة
موجودة بنفسها فاذا قدر في كل منها انه موجود بغيره فذلك الغير هو
بمنزلته ايضا لا وجود له من نفسه فليس هناك موجود يوجد
الا ما تقدر منها وكل منها اذا لم يكن له من نفسه وجود فان لا يكون
موجدا لغيره بطريق الاولى الاحرى فلا له من نفسه وجود ولا ايجاد وغيره
من جنسه ليس له من نفسه وجود ولا ايجاد فمن اين يكون لشيء منها وجود
بلا وجود لنفسه ولا ايجاد اذ الايجاد فرع الوجود قلت وهذا الاعتراض
فاسد جدا وبيان فساده من وجوه احدها انه يقال هو اعترض على توهم
مجموع العلل الممكنة ممكن لافتقار المجموع الى الاحاد الممكنة ولا يجوز ان
يكون المؤثر في المجموع واحدا من العلل الممكنة لان ذلك لا يكون علة لنفسه
ولا لما قبله من العلل فامتنع ان يكون مؤثرا في المجموع فقال المعترض انما
يلزم هذا ان لو كان علة المجموع علة لكل واحد من اجزائه فلم قلتم انه كذلك
فيقال له اولا نحن لا نعني بالمجموع مجرد الهيئة الاجتماعية بل نعني به كل واحد

من الافراد

من الافراد والهيئة الاجتماعية وحينئذ فتكون علة المجموع علة كل واحد من اجزائه
وهذا معلوم بالضرورة فان المؤثر اذا كان مؤثرا في مجموع الاحاد مع الهيئة
الاجتماعية فقد اثر في كل جزء من اجزائه فانه لو لم يؤثر في كل جزء من الاجزاء لجاز
انتفاء ذلك الجزء واذا انتفى انتفى المجموع والتقدير انه اثر في المجموع بحيث
جعل المجموع موجودا والمجموع هو الافراد والهيئة الاجتماعية فلو قدر انه غير
موجود لزم الجمع بين النقيضين وهو الممتنع وهذا الممتنع لزم من تقدير كونه
مؤثرا في المجموع بحيث جعل المجموع موجودا مع تقدير عدم بعض اجزاء المجموع
نعلم انه يستلزم من كونه اثر في المجموع وجود المجموع ويلزم من وجود المجموع
ان لا ينتفي شيء من اجزائه فعلم ان ما استلزم ثبوت المجموع استلزم ثبوت
كل من اجزائه وان لم يكن المستلزم علة فاعلة فكيف اذا كان المستلزم علة
فاعلة فتبين ان ثبوت العلة الفاعلة للمجموع يتضمن ان يكون علة لكل
من اجزائه ولو تخيل متخيل ان الواحد من الجملة علة لسائر الاجزاء والاجزاء
علة له كما يمتنع في الواحد للمجموع وانه علة للمجموع والمجموع علة للاحاد
فيكون ذلك الواحد علة العلة قلنا هذا لا يضر لان علة العلة علة وكما
يمتنع في الواحد ان يكون علة نفسه فيمتنع ان يكون علة علة نفسه بطريق
الاولى فلو كان بعض الاجزاء علة للمجموع والمجموع علة لكل من الاجزاء او
بالعكس لزم ان يكون ذلك الجزء علة نفسه وعلة علة نفسه
وهو ما قبل ذلك الجزء من العلل الذي قدر انه لا نهاية لها وبين هذا لا يتصور
احد الا يعلم امتناعه بالبديهة ومن نازع فيه كان اما لعدم تصوره له واما
لعناده وحينئذ فينبغي ان يقال هذا معلوم بالبديهة فالشبهة الواردة
عليه من جنس شبه السوفسطائية فلا يستحق جوابا الوجه الثاني ان يقال
ما ذكره من المعارضة هي قوله وهذا لان الشيء جاز ان يكون علة للمجموع

Copyright © King Saud University